واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)

The exports outside hydrocarbons in Algeria ; reality and prospects (2010-2021)

زهرة مصطفى[1]

[1] **جامعة تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر، mustaphazahra@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/07/09 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

إن هذا المقال يهدف إلى معالجة موضوع مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهو واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات، وقد قمنا من خلال هذا المقال بعرض واقع هذه الصادرات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع منها، كما تطرقنا لمختلف العراقيل التي تواجهها، وفي الأخير عرضنا مختلف الحلول الممكنة لإزالة هذه العراقيل والآفاق المتوقعة لهذه الصادرات. وقد استخدمنا لمعالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصنا إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بقيت ضعيفة القيمة، رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة لترقيها والرفع من قيمتها، وستبقى هذه الصادرات ضعيفة ما دام الاقتصاد الجزائري ضعيف.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، واقع الصادرات خارج المحروقات، آفاق الصادرات خارج المحروقات.

تصنيفات JEL : A10، F02.

Abstract:

This article aims to HIGHLIGHT an important study in the Algerian economy. We will address the reality and prospects of Algerian exports outside of hydrocarbons. Where we presented the volume of exports and the efforts made by the state to increase them, we also discussed the various obstacles it faces, at the end we presented various possible solutions to remove these obstacles and the expected prospects for these exports. We used the descriptive and analytical approach to address this topic.

We concluded that exports outside of hydrocarbons in Algeria remained of weak value. However, despite all the efforts made to promote it and raise its value, these exports will remain weak as long as the Algerian economy is weak.

Keywords: the Algerian economy, exports, exports outside of hydrocarbons, the reality of exports outside hydrocarbons, the prospects of exports outside hydrocarbons.

Jel Classification Codes: A10, F02.

المؤلف المرسل: زهرة مصطفى

1. مقدمة:

لقد حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ العقود الماضية على تنويع الصادرات، وتقليل تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، وهذا نظرا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي يؤثر على الوضع الاقتصادي والإجتماعي للدولة. ولقد كانت هناك الكثير من المجهودات لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الواقع لم يتغير كثيرا رغم الامكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر، والتي تسمح لها ببناء اقتصاد قوي خارج المحروقات يؤدي إلى تنويع في الصادرات.

ومن هنا يمكن يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي: **ما هو واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

1- ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

2- ما هي مجهودات الدولة لتنويع الصادرات خارج المحروقات؟

3- ما هي المعوقات التي تحول دون ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

4- ما هي آفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

الفرضيات الفرعية:

1- إن واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر قيمتها ضئيلة، وهذا ما تعكسه الأرقام والإحصائيات المتداولة حول هذه الصادرات.

2- هناك بعض المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة لكنها لم تحقق الأهداف المنشودة.

3- هناك العديد من المعوقات التي تحول دون ترقية الصادرات خارج المحروقات وأهمها ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4- آفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مرتبطة بحالة الاقتصاد الجزائري، وهو ضعيف كما تدل على ذلك الإحصائيات المتداولة، وعليه فالصادرات خارج المحروقات لن تكون نسبتها كبيرة على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- عرض وتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2021، ومقارنتها بصادرات المحروقات.
- عرض مختلف المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- عرض لمختلف المعوقات التي تحول في وجه الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- تقديم مختلف الحلول الكفيلة بحل المعوقات التي تحول دون الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

منهجية الدراسة: لقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع وعرض المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج، ولقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2021.

المحور الثاني: مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات.

المحور الثالث: معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المحور الرابع: الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات والآفاق.

2. واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2021:

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء إقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام إتفاقيات شراكة وتعاون إقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي رقم 1 خير دليل على ذلك، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018.

الجدول 1: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018:

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.804	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.90
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	100	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة %	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة %	100	94	6
2017	القيمة	35.132	33.203	1.930
	النسبة %	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77

المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

والشكل 1 يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات.

الشكل 1:هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

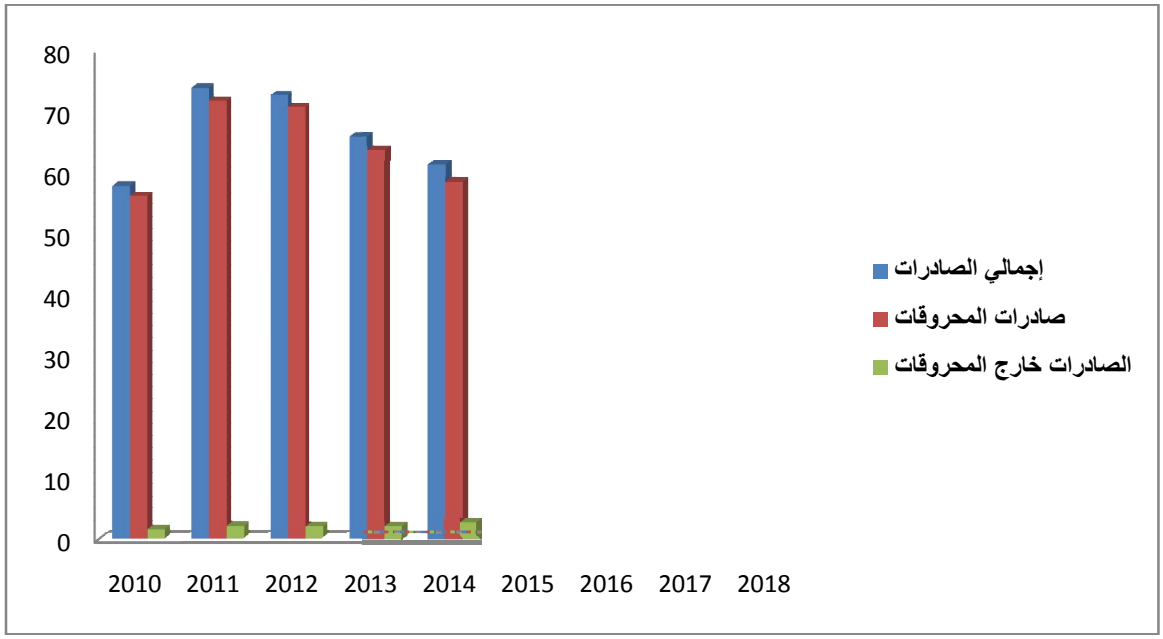

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 1

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2010-2018 ، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها بـ 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة (2016،2017،2018)، أين شهدت إرتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 6.77% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة إنخفاض أسعار النفط. وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات. إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

هذا وتشير بعض الاحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 35.82 مليار دولار، أي بإنخفاض قدره -14.29 بالمائة عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسا عن إنخفاض أسعار البترول. وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 33.24 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.58 مليار دولار وهو ما يمثل 7.20 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2019. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

وقد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 23.8 مليار دولار أي بانخفاض قدره -33.6 بالمائة عن سنة 2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020. فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2.25 مليار دولار بانخفاض قدره -12.8بالمائة عن سنة 2019. (الإذاعة الجزائرية، 2021)

ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ما قيمته 870.33 مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بزيادة قدرها 58.83 بالمائة، وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

وفيما يخص هيكل الصادرات خارج المحروقات فيظهره الجدول2 التالي:

الجدول2: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018:

الوحدة(مليون دولار أمريكي)

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	القيمة	305	357	314	402	323	239	327	349	373
	النسبة %	18.84	16.68	15.33	18.60	11.49	11.62	18.36	18.08	13.18
المواد الأولية	القيمة	165	162	167	108	110	105	84	73	92
	النسبة %	10.19	7.57	8.15	5	3.91	5.10	4.72	3.78	3.25
مواد نصف مصنعة	القيمة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242
	النسبة %	67.26	69.86	74.17	74.41	83.63	81.92	72.94	73.05	79.22
تجهيزات فلاحية	القيمة	0	0	1	0	2	0	0	0	0
	النسبة %	0	0	50	0	0.07	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	القيمة	27	36	30	25	15	17	53	78	90
	النسبة %	1.67	1.68	1.46	1.16	0.53	0.83	2.97	4.04	3.18
سلع استهلاكية	القيمة	33	16	18	18	10	11	18	20	33
	النسبة %	2.04	0.75	0.88	0.83	0.35	0.53	1.01	1.03	1.16
مجموع الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

ويمكن عرض معطيات الجدول2 بصورة أوضح من خلال الشكل2 الموالي:

شكل 2: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018

الوحدة(مليون دولار أمريكي)

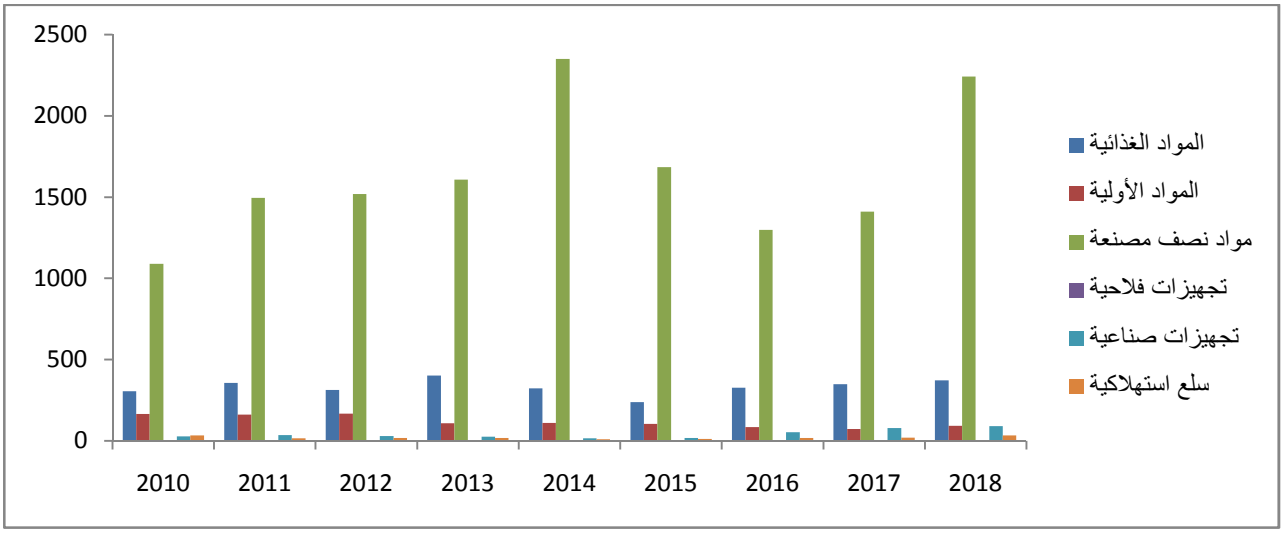

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول2.

من خلال الجدول 2 يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة (2010-2018)، والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 67.26% كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 83.63% كحد أقصى سنة 2014، وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعودا ونزولا. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين الصعود والنزول، حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010-2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 2.35 مليار دولار، ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015 و2016 ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنتين 2017 و2018.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذبها لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى نسبة والتي قدرت بـ 11.49% سنة 2004 وبين أعلى نسبة والتي قدرت بـ 18.80% سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 402 مليون دولار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10% في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010 أين وصلت 10.19% ، وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت بـ 3.25%. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2010-2012 في حدود 160 مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013-2015، ثم انخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 وتواصل الانخفاض إلى 73 مليون دولار سنة 2017، وعاودت الارتفاع إلى 92 مليون دولار سنة 2018.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ضئيلة جدا ونسبها ضعيفة، حيث قدرت أعلى نسبة للتجهيزات الصناعية 4.04% سنة 2017، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 90 مليون دولار سنة 2018. وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 2.04% سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا سنتي 2010 و2018.

وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد إرتفعت بحوالي 59% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 58.83%. وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة. وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة. وبخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتها بـ 96.19% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 37.85 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 65.71%، وصادرات التمور بلغت قيمة 37.11 مليون دولار بزيادة قدرها 40.62%، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت بـ226.85 مليون دولار وهذا بزيادة قدره 10.96%، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75%، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها 51%. (الاذاعة الوطنية، 2021)

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30%، وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

3. مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات:

هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات، وأهم هذه المجهودات ما يلي:

1.3 .التعديل في القوانين والتشريعات:

في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا ما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير.
- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير.

2.3 .إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير: خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الاجراءات الادارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

3.3 .إنشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير: في الواقع أغلب هذه المؤسسات والهيئات أنشئت منذ فترة طويلة، حيث أن بعضها أنشئ في زمن الاشتراكية، إلا أنها لم يكن لها اسهام كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي:

- إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX وهذا سنة 1971م، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن. (صافكس، دون سنة)
- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX وهذا سنة 1996م، حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عمليات التصدير إلى الخارج دون خوف على أموالها. (مديرية التجارة لولاية بسكرة، دون سنة)
- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE) (وزارة التجارة، دون سنة)، وهذا بموجب قانون المالية لسنة 1996م، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

  وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة:

  - أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
  - التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج(من 50%إلى 80%).
  - التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
  - تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير(من 25% إلى 50%).
  - تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.
- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزير التجارة، ولها فروع عبر مختلف ولايات الوطن، ومن مهامها الأساسية هي: تمثيل الشركات، تنشيط وترقية ودعم الشركات، تكوين وتعليم وتأهيل. (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، دون سنة)
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ألجكس (ALGEX) وهذا في سنة 2004م والتي من مهامها ما يلي: (ألجكس، 2016)
  - توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي.
  - تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.
  - وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين. وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 173-04 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)

4. معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها.
- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى إنتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية.
- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.
- عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المالية والبشرية، ولعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائها بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة.
- عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو أعوان إقتصاديين (سعيدي، 2002)، وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروحا ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.
- غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.
- نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الابداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.
- إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما أثر على المنتجات الوطنية وأدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

- سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها من الدعم المستمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.
- عدم وجود رغبة واستراتيجية لدى أغلب المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة للتوجه نحو السوق الخارجية، رغم تحقيقها للاكتفاء الذاتي على مستوى السوق الداخلية وتوفرها على قدرات إنتاج غير مستغلة.
- عدم وجود انتظام في عمليات التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكم في الإنتاج، ولغياب استراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.
- عدم وجود استراتيجية واضحة في مجال التصنيع وفي مجال التصدير سواء من قبل الدولة أو من قبل الخواص.
- الإقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وغير تنافسي وهو غير قادر على المنافسة الداخلية فما بالك المنافسة الدولية، وهو غير قادر على تغطية الاحتياجات السوق الداخلية في الكثير من المنتجات فكيف له أن يذهب إلى التصدير.
- إهمال الجزائر والشركات الجزائرية للأسواق العربية والإفريقية التي هي في متناول مؤسساتنا الوطنية ومحاولة الدخول إلى السوق الأوروبية التي لها معايير جودة صارمة ولديها حواجز كثيرة.
- وجود العديد من الهيئات التي لها مهام دعم الصادرات خارج المحروقات ووجود نوع من التداخل فيما بينها ومنها الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)، والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX)، وغياب التنسيق فيما بينها والتضارب في الاحصائيات التي تقدمها كل هيئة، مما جعل هناك صعوبة في معرفة الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات وعدم القدرة على تقييمها. (سعيدي، 2002)
- غياب تشريعات قانونية تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال إقامة نقاط بيع لمنتجاتهم أو إقامة نقاط لخدمات ما بعد البيع، خاصة وأن في السنوات الأخيرة هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قامت بمبادرات فردية لدخول أسواق عربية وإفريقية وحتى أوروبية، وقد واجهتها عراقيل إدارية وتشريعية كثيرة لفتح نقاط بيع لها في هذه الدول، وهذه العراقيل تتعلق خاصة بالقوانين التي لا تسمح للجزائريين بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج.
- غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج صعب من مهمة المصدرين في تحصيل مستحقاتهم الناتجة عن عمليات التصدير، وحرمهم من المرافقة المالية في الأسواق التي أرادوا دخولها ووجدوا فيها فرصا للتصدير والاستثمار.
- تباطؤ الهيئات المكلفة بدعم المصدرين عن تقديم هذا الدعم في وقته، خاصة الدعم المالي كالتعويضات عن النقل والتعويضات عن المشاركة في المعارض الدولية.
- ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواء البحرية أو الجوية، وإحتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية، وفرض شروطها وأسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.
- وجود عراقيل كثيرة أمام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية، نظرا لوجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة، وكذلك نقص الخبرة في مجال التصدير لدى المصدرين الجزائريين.
- وجود منافسة قوية في الأسواق العالمية، خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي لها إمكانيات هائلة وتكنولوجيا متطورة، وتعمل على احتكار الأسواق والسيطرة عليها رغم وجود قوانين تمنع ذلك.

- وجود عمليات التقليد التي تضر بسمعة المؤسسات التي تعمل على جودة منتجاتها وخلق الثقة بينها وبين زبائنها، وهذا التقليد الذي تمارسه بعض الشركات الصينية والذي يمس أحيانا ببعض المؤسسات الوطنية التي لها سمعة طيبة في الداخل والخارج مثل مؤسسة BCR (لصناعة: الصنابير، السكاكين والمصارف) ومؤسسة BMS لصناعة الأجهزة الكهربائية.
- ضعف الامكانيات المالية للكثير من المؤسسات الوطنية، ما يصعب عليها من عمليات التصدير والتي تتطلب توفر موارد مالية معتبرة للقيام بها، وصعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل هذه العمليات. (لقرع و طيبة، 2019)

5. الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات والآفاق:

في هذا العنصر سنتطرق إلى أهم الحلول التي نراها مناسبة لمواجهة المعوقات التي تحول دون تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، كما نتطرق إلى الآفاق التي تصبوا إليها الدولة الجزائرية فيما يتعلق بهذه الصادرات.

1.5. الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات:

للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات يجب القيام بما يلي:

- ✓ إرساء دولة الحق والقانون، يكون فيها كل المواطنين سواسية أمام القانون، مما يخلق الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب ويشجعهم على الاستثمار داخل الوطن، وهذا بدوره يقوي الاقتصاد الوطني ويسمح بظهور مؤسسات اقتصادية قوية، يمكن لها أن تصدر منتجاتها إلى الخارج وترفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ إحداث إصلاحات حقيقية في شتى القوانين خاصة المتعلقة بالإستثمار، من أجل خلق مناخ استثماري مشجع وجاذب للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ما يسمح ببناء اقتصاد قوي وتنافسي داخليا وخارجيا.
- ✓ ضرورة إيجاد ميكانيزمات حقيقية لمرافقة المصدرين وحل كل العقبات التي تواجههم في عمليات التصدير، سواء من حيث توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وشروط الدخول إليها، أو من حيث الترويج للمنتجات الوطنية من قبل الهيئات الدبلوماسية في الخارج، وكذا فتح فروع في الخارج للبنوك الوطنية وهذا لتسهيل تحصيل المصدرين لأموالهم.
- ✓ تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الخارجية، من خلال ربط علاقات اقتصادية مع مستوردين محتملين من مختلف الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ومرافقة المصدرين الجزائريين في عملية البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتزويدهم بمختلف المعلومات التي يحتاجون إليها.
- ✓ وضع استراتيجية واضحة في كل شعبة، وهذا ما تعمل عليه وزارة التجارة، بحيث أكد وزير التجارة بأن اللقاءات والمشاورات التي ستجمع وزارات كل من التجارة والصناعة والفلاحة والتنمية الريفية والنقل وكل الدواوين الوطنية إضافة إلى منتسبي الشعب الانتاجية ستسمح بدراسة مستقبل كل شعبة ووضع حلول حقيقية لتصدير الفائض من الإنتاج بعيدا عن العمل الفردي والعشوائي. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

2.5.أفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين، خاصة أولائك الذين لديهم علاقة مباشرة بعملية التصدير، نجد أن هناك اختلاف في نظرتهم لمستقبل الصادرات خارج المحروقات بين متفائل ومتشائم، فالسلطة الرسمية ممثلة في رئيس الجمهورية تضع هدف 05 ملايير دولار كصادرات خارج المحروقات لسنة 2021، وهذا ما صرح به في خطاب ألقاه بمناسبة إفتتاح "الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي"، وقد أعلن رئيس الجمهورية عن خطة للإنعاش الاقتصادي تهدف إلى تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من

98 % حاليا إلى 80% في نهاية 2021، في ظل إنخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة نتيجة إنهيار أسعار النفط. (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2020)

وفي هذا الاتجاه ذهبت الحكومة وبالخصوص المسؤول الأول على قطاع التجارة ممثلا في وزير التجارة السيد كمال رزيق، الذي صرح في عدة مناسبات بقدرة الجزائر على تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس الجمهورية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات. هذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والبعيد فهم يرون بأن الإقتصاد الجزائري سيتحرر من التبعية للمحروقات، لكن المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية تنبئ بأن الاقتصاد الجزائري لن يكون في أحسن حال على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل "جائحة كورونا" وما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ركود، وتوقف الكثير من المؤسسات الإقتصادية عن النشاط أو إنخفاض وتيرة نشاطها، وكل هذا أدى إلى إنخفاض مداخيلها وأرباحها، وسينعكس حتما على الصادرات خارج المحروقات، بحيث سيبقي عليها في نسب ضعيفة. إضافة إلى هذا فالركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا جعل من الطلب العالمي على السلع والخدمات ينخفض، مما سيزيد من المنافسة بين الشركات والدول على الأسواق العالمية، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلبا على حصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية، وبالتالي سيخفض من صادرات هذه المؤسسات.

6. خاتمة:

من خلال ما تم عرضه سابقا ضمن مختلف محاور هذا المقال فإننا نستخلص النتائج التالية:

- الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية رغم وعود وتصريحات الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.
- حتى الصادرات خارج المحروقات التي تم تصنيفها هكذا نسبة معتبرة منها هي عبارة عن مشتقات بترولية أو مواد أولية خام.
- عدم وجود إرادة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، بل معظم وعودهم كانت مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي وفقط.
- لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات دون بناء إقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية.

وبعد عرض النتائج نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذه التوصيات هي:

- يجب العمل على بناء دولة الحق والقانون التي يتساوى فيها كل المواطنين أمام القانون، وهذا هو الضامن الأساسي لتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي، ما يسمح بخلق اقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية، تستطيع المنافسة في داخل الوطن وفي خارجه، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الخارج بكل سهولة.
- تحسين مناخ الاستثمار ووضع قانون استثمار جيد قادر على جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب، ودعمهم وتحفيزهم ليتمكنوا من خلق مؤسسات قوية بإمكانها غزو الأسواق الخارجية.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية على التوجه نحو الأسواق الافريقية التي هي في متناولهم من أجل التصدير دون قيود أو شروط تعجيزية، مع دعمهم بفتح خطوط بحرية وجوية وبرية لنقل السلع.
- إزالة كل العراقيل التي تواجه المصدرين خلال عملية التصدير.

7. قائمة المراجع:

2. وكالة الأنباء الجزائرية. (04 ماي, 2019). *مجلس ترقية الصادرات يشكل "خطوة الى الامام"* . تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/70405-2019-05-04-16-28-52
3. الإذاعة الجزائرية. (28 أفريل, 2021). *وزارة التجارة: 4.3 مليار دولار قيمة صادرات الجزائر خلال جانفي وفيفري 2021*. تاريخ الاسترداد 13 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210428/210775.html
4. الاذاعة الوطنية. (12 ماي, 2021). *ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 59 % خلال الثلاثي الأول لـ 2021*. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني للاذاعة الوطنية: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210512/211547.html
5. ألجكس. (19 جانفي, 2016). *حول الوكالة ألجكس*. تاريخ الاسترداد 22 مارس, 2021، من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: http://www.algex.dz/ar
6. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. (دون سنة). *مهام غرفة التجارة والصناعة الجزائرية*. تاريخ الاسترداد 22 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: https://www.caci.dz/ar/Réseau%20CCI/Missions/Pages/Missions.aspx
7. بنك الجزائر. (جوان, 2019). *النشرة الاحصائية الثلاثية*. تاريخ الاسترداد 13 03, 2021، من الموقع الالكتروني لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz
8. جريدة العرب الاقتصادية الدولية. (18 أغسطس, 2020). *الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط الى 80% بدل 98% حاليا*. تاريخ الاسترداد 26 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لجريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2020/08/18/article_1900581.html
9. صافكس. (دون سنة). *نبذة عن صافكس*. تاريخ الاسترداد 24 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير: https://www.safex.dz/نبذة-عن-صافكس/?lang=ar
10. فايزة لقرع، و عبد العزيز طيبة. (2019). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 15* (20)، الصفحات 173-188.
11. مديرية التجارة لولاية بسكرة. (31 ماي, دون سنة). *الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات*. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لمديرية التجارة لولاية بسكرة: https://dcwbiskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83
12. وزارة التجارة. (دون سنة). *الصندوق الخاص بترقية الصادرات*. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لوزارة التجارة: https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe
13. وصاف سعيدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات. (جامعة ورقلة، المحرر) *مجلة الباحث* ، الصفحات 6-17.

14.وكالة الأنباء الجزائرية. (12 ماي, 2021). *ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 59 بالمائة خلال الثلاثي الأول 2021*. تاريخ الاسترداد 23 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية:
https://www.aps.dz/ar/economie/106390-59-2021

15.وكالة الأنباء الجزائرية. (15 فيفري, 2020). *تجارة خارجية: عجز بأكثر من 6 مليار دولار خلال سنة 2019*. تاريخ الاسترداد 11 أفريل, 2021، من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/83776-6-2019

16.وكالة الأنباء الجزائرية. (24 أكتوبر, 2020). *ترقية الصادرات خارج المحروقات مرهون بوضع استراتيجية واضحة في كل شعبة*. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية:
https://www.aps.dz/ar/economie/94490-2020-10-24-07-43-08